المجلد: 17 العدد: 01 السنة: ديسمبر 2021 الصفحات 107- 124

إشكالات فرضية إنحاء الأفعال الناقصة

Grammaticalization Hypothesis of Incomplete Verbs Problematics

عاشور بن لطرش[1]،*

[1] المدرسة العليا للأساتذة آسيا جبار (قسنطينة) (الجزائر)، benlatrecheachour@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 24/ 07/ 2021 تاريخ القبول: 03/ 11/ 2021

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم الإشكالات التي يطرحها افتراض كلّ من أحمد المتوكل وثريا السكري عامر وعبد العزيز المسعودي بأنّ الأفعال الناقصة في اللّغة العربية تعرضت للإنحاء؛ أي تحولت بمرور الزمن من أفعال تامة تدلّ على الحدث والزمان إلى أفعال ناقصة تدلّ على الزمان. وقد ركّزت الدراسة في مراجعتها لهذه الفرضية على أمرين، هما: صورة الأفعال الناقصة في مختلف مراحل إنحائها، ودليل أصحاب هذه الفرضية على أنّ هذه الأفعال لم تُستعمل قبل إنحائها إلاّ تامة.

الكلمات المفتاحية:
الفرضية؛
الإنحاء؛
الأفعال الناقصة؛
الحدث؛
الزمان؛

Abstract:

This study aims to highlight the main problematics exposed in a hypothetical way by: ″Ahmed El Moutaouakil″, and ″Thouraya Essoukri Amar″, and ″Abdelaziz El Massaoudi″, who suggest that ″incomplete verbs″ in Arabic Language are grammaticalized. It means that they are transformed over the time from ″complete verbs″ which indicate ″process″ and ″tense″ to ″incomplete verbs″ which indicate only ″tense″. In its review of this hypothesis, this study also focused on two things: the form of incomplete verbs in its different grammaticalization steps, and the proof of the owners of this hypothesis which affirmed that these verbs are used only complete before its grammaticalization.

Keywords:
hypothesis,
grammaticalization,
incomplete verbs,
process,
tense,

* عاشور بن لطرش

مقدّمة:

يُلفي المتتبع لباب الأفعال الناقصة في اللّغة العربية العديد من المسائل الخلافية المتصلة بمباحث هذا الباب، ولعلّ أهمها مسألة الخلاف حول دلالة هذه الأفعال، وسبب تسميتها بهذا الاسم؛ إذ بعد أن أجمع النحاة العرب القدامى على أنّ هذه الأفعال تدلّ حين تأتي تامة على الحدث والزمان، وتتم بالمرفوع كلاما، اختلفوا في صورتها حين تأتي ناقصة، فمنهم من ذهب إلى أنّها تدلّ على الزمان فقط، وأنّها سُميت ناقصة لعدم دلالتها على الحدث، ومنهم من ذهب إلى أنّها تدلّ على الحدث والزمان، وأنّها سُميت ناقصة لأنّها لا تتم بالمرفوع كلاما، بل بالمرفوع مع المنصوب، بخلاف الأفعال التامة، فإنّها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب.

وأمّا الدارسون العرب المحدثون فمنهم من انتصر للمذهب الأول، ومنهم من انتصر للمذهب الثاني، ومنهم من ذهب مذهبا آخر في تناول هذه الأفعال، كصنيع أحمد المتوكل وثريا السكري عامر وعبد العزيز المسعودي الذين افترضوا أنّ هذه الأفعال تعرّضت للإنحاء؛ أي انتقلت بمرور الزمن من وضع وحدة معجمية تدلّ على الحدث والزمان إلى وضع وحدة نحوية تدلّ على الزمان، أو الجهة والزمان، أو الجهة والمظهر والزمان، وأنّ بعض هذه الأفعال بلغت في اللّهجات العربية منتهى الإنحاء، فتحولت إلى لاصقة فعلية، أو أداة، تدلّ على الزمان فقط.

وبما أنّ فرضية إنحاء الأفعال الناقصة تتفرع إلى مجموعة من الفرضيات وتقوم على جملة من المرتكزات، فقد ارتأينا أن نقصر تناولنا لها على مراجعة فرضية تدرّج إنحاء هذه الأفعال وفق مراحل معينة تُشكّل ما يُعرف بـ"المسار الإنحائي"، وذلك بالتركيز على مسألتين:

إحداهما، صورة الأفعال الناقصة وهي وحدات معجمية، وصورتها وهي وحدات نحوية. ونقصد بـ"صورة الفعل" ههنا معناه وخصائصه التركيبية.

والأخرى، دليل أصحاب فرضية الإنحاء على أنّ الأفعال الناقصة كانت تُستعمل تامة، وبعد تعرّضها للإنحاء تغيرت صورتها، وتدرّجت عبر مراحل معينة من التمام إلى النقصان.

وقبل الخوض في هاتين المسألتين والكشف عما لابسهما من إشكالات، ينبغي أن نوضح المقصود بالإنحاء، وفرضياته الفرعية، وأهم المرتكزات التي استند إليها كلّ من أحمد المتوكل وثريا السكري عامر وعبد العزيز المسعودي لدعم ما ذهبوا إليه، وإثبات صحته[1].

1- مفهوم الإنحاء وفرضياته:

يُحيل مصطلح "الإنحاء" على مفهومين: أحدهما، الإنحاء باعتباره ظاهرة لغوية تتمثّل في تغيير وظيفة مفردات اللّغات الطبيعية من وضع وحدات معجمية إلى وضع وحدات نحوية، تقول ثريا السكري عامر نقلا عن منظري الإنحاء: "أما الظاهرة المقصودة بهذه التسمية فتتمثّل في نوع من التغيير اللّغوي الذي يتم بمرور الزمن وفي سياقات لسانية خاصة تصبح بمقتضاه وحدة معجمية ملأى وحدة نحوية"[2]. ويقول عبد العزيز المسعودي: "الإنحاء ظاهرة لغوية تطورية تتمثّل في تغيير وظيفة بعض اللفاظم أو المركبات ونقلها من المعجمي إلى النحوي أو من النحوي إلى

الأكثر نحوية"[3]. ويضيف في موضع آخر: "الإنحاء في التعريف الشائع تطور لغوي يكون منطلقه وحدة معجمية ومنتهاه وحدة نحوية"[4].

والمفهوم الآخر هو الإنحاء باعتباره نظرية تروم وصف ظاهرة الإنحاء وضبط الآليات المتحكمة فيها. وتقوم هذه النظرية على عدة فرضيات فرعية، أهمّها فرضيتان: فرضية التدرّج وفرضية أحادية الاتجاه.

1- فرضية التدرّج، ومفادها أنّ الإنحاء لا يتحقق في مرحلة واحدة وفي صورة واحدة، وإنّما بالتدرّج من مرحلة إلى أخرى؛ حيث تأخذ الوحدة اللّغوية في كلّ مرحلة وضعا مختلفا عما كانت عليه في المرحلة السابقة. والتصور السائد أنّ مسار الإنحاء يتشكّل، باحتساب مرحلة ما قبل الإنحاء، من أربع مراحل، يمكن صوغها على النحو الآتي:

وحدة معجمية ⟵كلمة نحوية⟵ متصل (ضمير)⟵ لاصقة صرفية[5]

ويحكم هذه المراحل ضابطان، هما:

- لا يقتضي الإنحاء أن تستكمل الوحدة اللّغوية المنحاة هذه المراحل كلّها، فقد يحدث أن يتوقف الإنحاء في المرحلة الثانية، ويُسمّى في هذه الحالة الإنحاء الجزئي، وقد يستكمل هذه المراحل، ويُسمّى في هذه الحالة الإنحاء التام.

- لا يعني الإنحاء عند بعض المنظرين له استغناء الوحدة اللّغوية عن صورتها الأولى، أو القديمة، بعد اكتسابها صورة جديدة، فقد يحدث، وهو الغالب، أن تحافظ هذه الوحدة اللّغوية على صورتها القديمة إلى جانب الصورة الجديدة التي اكتسبتها.

2- فرضية أحادية الاتجاه، ومفادها أنّ الوحدة اللّغوية المنحاة تنتقل من وضع وحدة معجمية إلى وضع وحدة نحوية، وبتعبير أوضح، يُفترض أنّ الإنحاء يسلك اتجاها واحدا، وهو من المعجمية إلى النحوية[6].

ومما تقدم يظهر منطلق أصحاب فرضية إنحاء الأفعال الناقصة في اللّغة العربية، فالإنحاء، باعتباره ظاهرة لغوية، هو تغيير طارئ عبر الزمن يُفضي إلى انتقال الكلمة من وضع وحدة معجمية إلى وضع وحدة نحوية، والأفعال الناقصة "تَظهر [تقول ثريا السكري عامر] تارة في سياق ما بمعنى معجمي تام وتارة أخرى في صورة وحدة ذات وظيفة نحوية تكاد تكون مفرغة من معناها المعجمي مما يفسح مجالا لافتراض أنّها أنحيت إلى هذه الوظيفة النحوية بعد أن كانت وحدة معجمية تامة"[7]. وتناول النحاة القدامى لهذه الأفعال لا يسوّغ في نظر عبد العزيز المسعودي افتراض تعرّضها للإنحاء، وإنّما يثبت ذلك، يقول في شأن هذا الموضوع: "أبرز أمثلة الإنحاء عامة وإنحاء الأفعال خاصة في التقاليد النحوية نجدها في باب الأفعال الناقصة؛ حيث قدّم النحاة مفهوم النقصان وناقشوه وعرضوا أمثلته الطرازية وحلّلوها؛ وهو ما يثبت في تقديرنا حضورا ولو جزئيا لمفهوم الإنحاء في تقاليدنا النحوية وإن غاب المصطلح الذي لم يظهر إلا حديثا في اللسانيات الغربية مع بدايات القرن العشرين على يد أنطوان مايه"[8].

وبالإضافة إلى انطباق مفهوم الإنحاء على استعمال الأفعال الناقصة في اللّغة العربية تامة تارة وناقصة تارة أخرى، استند كلّ من أحمد المتوكل وثريا السكري عامر وعبد العزيز المسعودي إلى بعض النتائج التي انتهى إليها منظرو الإنحاء، فجعلوها مرتكزات تدعم مذهبهم. وأهم هذه النتائج ما يأتي:

– ترتبط حوافز الإنحاء، أو دوافعه، بالتواصل وما تقتضيه هذه العملية من اقتصاد في الألفاظ وتجديد في المعاني.

– بعض الوحدات المعجمية لها القابلية للإنحاء، وبتعبير آخر، تحمل في داخلها مقومات الإنحاء. وتتصدر قائمة هذه الوحدات الكلمات التي تدلّ على الوجود والتنقل والتحول والملكية والأوضاع الفيزيائية[9].

– وضع الأفعال المساعدة في اللّغة الإنجليزية يشبه وضع الأفعال الناقصة في اللّغة العربية، ومن ثمّ فإنّ ما انتهت إليه الدراسات التي تناولت الأفعال المساعدة في اللّغة الإنجليزية يمكن القياس عليها في دراسة الأفعال الناقصة في اللّغة العربية[10].

وكما أشرنا إليه سابقا، ستقتصر هذه الدراسة على تتبع المسار الذي افترضه كلّ من أحمد المتوكل وثريا السكري عامر وعبد العزيز المسعودي لإنحاء الأفعال الناقصة، وستركّز على الصورة التي أثبتها هؤلاء لهذه الأفعال قبل إنحائها، ودليلهم، إن وجد، على أنّ هذه الأفعال لم تُستعمل في هذه المرحلة إلاّ بتلك الصورة، وبعد الإنحاء تغيرت صورتها. فالأولوية ههنا للبحث في مراحل إنحاء الأفعال الناقصة، ومن خلالها يمكن إثبات صحة فرضية الإنحاء أو عدم صحتها، وإذا ثبت ذلك يصير البحث في حوافز إنحاء هذه الأفعال ومقوماته مبرّرا ومشروعا.

2– إشكالات فرضية إنحاء الأفعال الناقصة:

يفترض هوبر (Hopper) وتروكوت (Traugott)، وهما من أبرز منظري الإنحاء، أنّ الأفعال شأنها شأن الوحدات المعجمية الأخرى، تسلك في أثناء إنحائها مسارا يتكون من أربع مراحل، هي:

– فعل مليء ⟵ فعل مساعد ⟵ متصل فعلي ⟵ لاصقة فعلية[11]

وتَحقُّق هذه المراحل يختلف من لغة إلى أخرى، ففي اللّغة العربية مثلا، لا تتحول الأفعال المنحاة إلى صورة "المتصل الفعلي"، ولا يبلغ إنحاؤها مرحلة "اللاصقة الفعلية" أو "الأداة" إلاّ في استعمالها اللّهجي، كما هو الحال بالنسبة لاستعمال بعض الأفعال الناقصة في اللّهجتين المغربية والمصرية[12]؛ لهذا نجد المسار الذي افترضه أحمد المتوكل وثريا السكري عامر لإنحاء الأفعال الناقصة في العربية الفصحى وبعض لهجاتها يتكون من ثلاث مراحل فقط، كما يتضح من الشكلين الآتيين:

– أفعال محمولات (تامة) ⟵ أفعال غير محمولات (ناقصة) ⟵أدوات[13]

– فعل مليء ⟵ فعل مساعد ⟵ لاصقة فعلية[14]

والاستثناء، فيما يتعلق بمسار إنحاء هذه الأفعال، صنعه عبد العزيز المسعودي، فقد ذهب، كما أشرنا إليه سابقا، إلى أنّ موضوع إنحاء الأفعال الناقصة ليس جديدا في الدرس النحوي العربي، بل هو قديم قدم هذا الدرس، وأنّ النحاة القدامى أقروا بإنحاء هذه الأفعال منذ البدايات الأولى لاستقرائهم للّغة العربية[15]، والمسارات التي رسموها لإنحائها تختلف من فعل إلى آخر ومن نحوي إلى آخر[16]، فـ"كان" مثلا، هي عند ابن يعيش (ت 643 هـ) منحاة وفق مسار يتكون من مرحلتين اثنتين، كما هو مبيّن في الشكل الآتي:

– "كان" التامة ⟵ "كان" الناقصة

وهي عند الرضي (ت 688 هـ) منحاة وفق مسار يتكون من ثلاث مراحل، كما هو مبيّن في الشكل الآتي:

– "كان" التامة ⟵ "كان" الناسخة (الناقصة) ⟵ "كان" الزائدة (ملحقة بظرف الزمان)[17]

ويمكن إعادة صياغة مسار إنحاء "كان" بالنظر إلى ما آل إليه استعمالها في بعض اللّهجات العربية، كالآتي:

– "كان" التامة ⟵ "كان" الناقصة ⟵"كَ" ـ أو "ك" السابقة التوقيتية

– "كان" التامة ⟵ "كان" الناسخة (الناقصة) ⟵ "كان" الزائدة ⟵ "كَ" ـ أو "ك" السابقة التوقيتية[18]

ويُفترض، بناء على هذه المسارات، أنّ الأفعال الناقصة لم تُستعمل في أول الأمر إلاّ تامة، ولما تعرّضت للإنحاء تغيرت صورتها فصارت تُستعمل ناقصة، أو تارة ناقصة وتارة أخرى تامة، ثم صارت تُستعمل في بعض اللّهجات العربية لاصقة فعلية، أو أداة. وقبل تحديد صورة هذه الأفعال وهي تامة وناقصة ولاصقة فعلية، وأدلة كلّ من أحمد المتوكل وثريا السكري عامر وعبد العزيز المسعودي على تدرّج إنحاء هذه الأفعال وفق المراحل المذكورة ههنا، ينبغي أن نشير إلى أنّ اختلاف النحاة القدامى في مفهوم النقصان هو الذي يفسّر افتراض عبد العزيز المسعودي وجود مسارين لإنحاء "كان" في العربية الفصحى، مسارٌ يُمثّل جماعة من النحاة يتزعّمهم ابن يعيش، يرون أنّ الأفعال الناقصة تدلّ حين تكون ناقصة على الزمان فقط، وأنّها سُميت ناقصة لعدم دلالتها على الحدث، ومسارٌ يُمثّل جماعة أخرى من النحاة يتزعّمهم الرضي، يرون أنّ هذه الأفعال تدلّ حين تكون ناقصة على الحدث والزمان، وأنّها سُميت ناقصة لعدم اكتفائها بالمرفوع، وليس لعدم دلالتها على الحدث[19].

2–1: إنحاء الأفعال الناقصة عند أحمد المتوكل:

انطلق أحمد المتوكل في التأسيس لفرضية إنحاء الأفعال الناقصة، أو تحجّرها[20]، من شروط المحمولية التي أقرّتها نظرية النحو الوظيفي؛ إذ تميّز هذه النظرية داخل الوحدات المعجمية التي تُسمى "الأفعال" بين الأفعال التي تستوفي شروط المحمولية فتكون أفعالا محمولات، والأفعال التي لا تستوفي هذه الشروط فتكون أفعالا فقط. وأهم هذه الشروط ما يأتي:

– أن تدلّ الأفعال المحمولات على واقعة في عالم ما من العوالم الممكنة. والوقائع في النحو الوظيفي أنماط أربعة: عمل، وحدث، ووضع، وحالة. وهذه الوقائع تتحقق بالتوالي في الجمل الآتية: شرب خالد لبنا، فتحت الريح الباب، زيد واقف أمام الباب، زيد فرح.

– أن تطلب تلك الأفعال عددا معينا من المشاركين في الواقعة التي يدلّ عليها المحمول، فالمحمول الأحادي يطلب مشاركا واحدا، أو حدا موضوعا واحدا[21]، والمحمول الثنائي يطلب حدين اثنين، والمحمول الثلاثي يطلب ثلاثة حدود. والجمل الآتية توضح ذلك: فرح زيد، كتب خالد رسالة، وهبت زينب خالدا سيارتها.

– أن تفرض تلك الأفعال على حدودها الموضوعات قيود التوارد، وهي سمات يجب أن تتوفر في الوحدات المعجمية الممكن إيرادها في محلات الموضوعات بالنظر إلى طبيعة المحمول، ومثال ذلك أنّ المحمول "شرب" يفرض على حده الأول أن يتسم بسمة (+حي) ويفرض على حده الثاني أن يتسم بسمة (+سائل)، وخرق هذا القيد يؤدي إلى إنتاج جمل لاحنة، كالجملتين: شربت السيارة شايا، شرب زيد الخبز.

– أن تُشكّل تلك الأفعال دخلا لقواعد تكوين المحمولات، وبواسطة هذه القواعد يمكن اشتقاق محمولات أخرى، كاشتقاق المحمولات: "أشرب"، و"شرّب"، و"شارب"، من المحمول "شرب".

– ألاّ ترد تلك الأفعال في الحمل نفسه مع وحدة معجمية تُمثّل محمول الجملة، وبتعبير آخر، ألاّ ترد تلك الأفعال مع محمول آخر في الحمل نفسه، وخرق هذا الشرط يؤدي إلى إنتاج جمل لاحنة، كالجملة: خرج عاد خالد[22].

وهذه الشروط متفاوتة من حيث أهميتها في تحديد المحمولية؛ إذ يأتي في الصدارة شرط تضمن الفعل لمحتوى معجمي تام، يليه شرط دلالته على أحد أنماط الوقائع، والشرط الأول هو الذي يؤهل الفعل لأن يدلّ على الواقعة، ثم تأتي الشروط الأخرى، كما توضحه السلمية الآتية:

– تضمن محتوى معجمي تام > الدلالة على الواقعة > سمات أخرى[23]

وفيما يخص الأفعال الناقصة، فهي في نظر أحمد المتوكل من الأفعال التي فقدت عبر المراحل الزمنية المتعاقبة لتطور اللّغة العربية فحواها المعجمي، فانتقلت من أفعال محمولات؛ أي تدلّ على الواقعة والزمان، إلى أفعال يُتوسّط بها للدلالة على المقولتين النحويتين الجهة والزمان[24]، يقول موضحا هذه الفكرة: "يفقد الفعل، بالتدرّج، فحواه المعجمي فيترتب عن ذلك، بطريقة آلية، فقدانه للدلالة على واقعة. مثال ذلك ما حصل للأفعال "أصبح" و"أمسى" و"أضحى" التي كانت تدلّ، حين كانت محمولات تامة، على الدخول في الصباح، والدخول في المساء، والدخول في الضحى، على التوالي. بفقدانها السمتين الأساسيتين للمحمولية، الدلالة على فحوى معجمي والدلالة على واقعة، تصبح هذه الأفعال مجرد أفعال ناقصة. ويمكن تحديد نقص هذه الأفعال على أساس فقدها لفحواها المعجمي ولدلالتها على أحد أنماط الوقائع الأربعة؛ أي فقدها للمحمولية، فهي إذن أفعال لكنها ليس محمولات"[25]. واستدلّ على عدم محموليتها بما يأتي:

– لا تُتخذ هذه الأفعال دخلا لقواعد الاشتقاق، فالفعل "كان" مثلا، لا يُشتق منه الفعل العلّي "أكان"، كما يتبيّن من لحن الجملة: أكان خالد هندا غائبة.

– لا تقوى هذه الأفعال على أن تؤدي دور محمول الجملة، كما يدلّ على ذلك لحن الجملتين: كان خالد، وأصبحت زينب. إذ لا يمكن أن تستعيد هاتان الجملتان سلامتهما إلا إذا أُوّل الفعلان "كان" و"أصبح" على أساس أنّهما تامان.

– لا تفرض هذه الأفعال قيود توارد على الحدود الموضوعات، وإنّما الذي يفرضها هو الفعل الذي يدلّ على الواقعة.

– تُوارد هذه الأفعال، بخلاف المحمولات التامة، فعلا آخر في الحمل نفسه، كما يتبيّن من الجملة: أمسى خالد ينتقد أصدقاءه؛ حيث ورد الفعل الناقص "أمسى" مع الفعل "ينتقد" في حمل واحد[26].

هذا، ويبدو أنّ تعويل أحمد المتوكل على نظرية النحو الوظيفي لإثبات عدم محمولية الأفعال الناقصة جعله يناقض نفسه، فمن جهة، نجده يسرد جملة من الشروط يترتب عنها أنّ هذه الأفعال فقدت فحواها المعجمي،

ويستحيل أن تأتي محمولات، ومن جهة أخرى، يُصرح بأنّ هذه الأفعال تُستعمل تامة وناقصة، فتكون في الحالة الأولى دالة على الواقعة والزمان، وتُشكل بذلك محمول الجملة، كما في الجمل: التقى الجيشان فكانت الواقعة، أصبحت هند، أمسى خالد، أضحى عمرو؛ حيث تدلّ الأفعال "كان" و"أصبح" و"أمسى" و"أضحى"، بالتوالي، على واقعة الوجود، والدخول في الصباح، والدخول في المساء، والدخول في الضحى[27]. وتكون في الحالة الثانية؛ أي في حالة مجيئها ناقصة، دالة على الجهة والزمان. وتتحقق في صورتين: في صورة الفعل الرابط، كما في الجملة: أصبحت زينب مريضة؛ حيث "مريضة" هو المحمول، و"أصبح" فعل رابط يدلّ على الجهة غير التمام المشروع فيها والزمن الماضي. وفي صورة الفعل المساعد، كما في الجملة: كان خالد يكتب الشعر؛ حيث "يكتب" هو المحمول، و"كان" فعل مساعد يدلّ على الجهة غير التمام والزمن الماضي[28].

وما يهمنا هنا، بصرف النظر عن هذا التناقض، أنّ المقارنة بين الجمل التي مثّل بها أحمد المتوكل لاستعمال الأفعال الناقصة تامة (محمولات) والجمل التي مثّل بها لاستعمال هذه الأفعال ناقصة (رابطية أو مساعدة) تكشف عن أمرين:

أحدهما، أنّ مقصود أحمد المتوكل بالتامة الأفعال التي تدلّ على الواقعة والزمان، وتأتي على حدّ تعبير النحاة القدامى مكتفية بالمرفوع، ومقصوده بالناقصة الأفعال التي تدلّ على الجهة والزمان، وتأتي مفتقرة إلى المرفوع والمنصوب، سواء كان هذا المنصوب كلمة مفردة أم جملة.

والآخر، أنّ استعمال الأفعال الناقصة تامة وناقصة يرتبط بالمعنى المراد منها، وليس بمدى استيفائها لشروط المحمولية، وإلاّ كيف نفسّر مجيء هذه الأفعال، والتي يزعم أحمد المتوكل أنّها لم تستوف شروط المحمولية، تامة، فتكون محمولا يدلّ على الحدث (الواقعة) والزمان؟

ومعلوم أنّ المعنى المراد من الأفعال الناقصة يقتضي أن تأتي هذه الأفعال وفق بنية تركيبية خاصة، فالتامة؛ أي التي تدلّ على الحدث والزمان، تأتي مكتفية بالمرفوع، والناقصة؛ أي التي تدلّ حسب جمهور النحاة على الزمان فقط، تأتي مفتقرة إلى المرفوع والمنصوب، يقول عبد القاهر الجرجاني (ت471 هـ): "فهذه الأفعال التي تقدم ذكرها [يقصد الأفعال الناقصة] ما عدا "ليس" تكون على ضربين: أحدهما أن لا تسكتَ فيها على المرفوع، وتأتي بالخبر المنصوب، كقولك: كان زيد أخاك. وذلك إذا جعلتها دالة على الزمان فقط. وتُسمى ناقصة. والضرب الثاني أن تَجْرَيَ مجرى سائر الأفعال، فيقال: كان زيد، ويسكت. وذلك إذا أُريد به معنى وَقَعَ وحَدَثَ"[29].

وبالعودة إلى المسار الذي افترضه أحمد المتوكل لإنحاء هذه الأفعال نجد أنّ التامة تُمثّل منطلق الإنحاء، والناقصة تُمثّل منتهى الإنحاء في الاستعمال الفصيح لهذه الأفعال، ومعنى هذا أنّ الأفعال الناقصة كانت تُستعمل تامة، وبعد تعرّضها للإنحاء صارت تُستعمل ناقصة، أو تارة ناقصة وتارة أخرى تامة. وهذه المسألة لم يقف عندها أحمد المتوكل، إذ لا نجد في مقاربته ما يثبت أنّ استعمال هذه الأفعال تامة أسبق من استعمالها ناقصة. وقد أشرنا فيما سبق إلى أنّ كلّ مقاربة تفترض إنحاء الأفعال الناقصة يلزم عليها أن تثبت أنّ هذه الأفعال لم تُستعمل قبل إنحائها إلاّ تامة، وبعد إثبات ذلك يمكن رصد مراحل إنحائها وكيفية انتقالها من التمام إلى النقصان، يقول عبد العزيز المسعودي عن

أهمية مرحلة ما قبل الإنحاء في رسم المسار الإنحائي لأي عنصر لغوي: "إنّ اكتساب عنصر لغوي معنى نحويا جديدا يمكن أن يكشف لنا –استرداديا– بعض ملامح المسار الإنحائي قبل اكتماله؛ لكن فهم الظاهرة بعمق يجب أن يتجاوز ملاحظة ما آل إليه المسار وما مرّ به من أطوار إلى تحديد مصدره الأول"[30].

لم يكن، إذن، هَمُّ أحمد المتوكل العودة إلى المرحلة المبكرة لاستعمال الأفعال الناقصة لإثبات أنّها كانت تامة، ولم تُستعمل في تلك المرحلة إلاّ تامة، بل كان همّه رصد ما آل إليه استعمال هذه الأفعال بعد تعرّضها للإنحاء، فراح يُقسّمها بالنظر إلى درجات إنحائها إلى ثلاث فئات: فئة لم تفقد محموليتها بشكل تام، كـ"أصبح" و"أمسى" و"أضحى" و"بات"؛ لهذا تُستعمل تارة أفعالا تامة؛ أي محمولات، وتارة أخرى أفعالا ناقصة؛ أي رابطية أو مساعدة. وفئة فقدت محموليتها كليةً، كـ"ما نفك" و"ما زال"، وصارت لا تُستعمل إلاّ ناقصة. وفئة ثالثة فقدت محموليتها وفقدت الدلالة على الجهة، كـ"راح" التي بلغ إنحاؤها في اللّهجة المصرية منتهاه، فصارت تُستعمل أداة للدلالة على الزمن المستقبل، كما في الجملة: راح أكتب له جوابا. ثم تعرّضت بنيتها للاختزال الصوتي فصارت على شاكلة الحرف، كما يتضح من الجملة: حَ اكتب له جوابا، أو حَأكتب له جوابا[31].

وسنبيّن لاحقا أنّ استعمال بعض هذه الأفعال في اللّهجات العربية لا يعدو أن يكون تحقيقا لأوجه استعمالها في العربية الفصحى، وأنّ ما لحق بنيتها من اختزال صوتي ناتج عن عدم احتكام هذه اللّهجات إلى القواعد المتعارف عليها في تحقيق أصوات اللّغة العربية، وكذا مفرداتها وتراكيبها ودلالاتها.

2-2: إنحاء الأفعال الناقصة عند ثريا السكري عامر:

رامت ثريا السكري عامر في بحثها الموسوم: "ظاهرة الإنحاء في اللّغة العربية: الفعل الناقص نموذجا" إلى تحقيق هدفين: أحدهما، تعريف القارئ العربي بنظرية الإنحاء ومرتكزاتها. والآخر، وهو الذي يهمنا، فهم آليات تحول الأفعال الناقصة من تامة إلى ناقصة[32].

وحتى تصل إلى فهم دقيق لآليات تحول الأفعال الناقصة من تامة إلى ناقصة، افترضت أنّها تعرّضت للإنحاء، فتحولت من أفعال مليئة (تامة) تدلّ على الحدث والزمان إلى أفعال مساعدة (ناقصة) تدلّ على الجهة والمظهر والزمان[33]، ثم تحولت في بعض اللّهجات، كالمغربية والمصرية، إلى لاصقة فعلية تدلّ على الزمان فقط. ويمكن صوغ هذه المراحل في الشكل الآتي:

- فعل مليء⟵ فعل مساعد⟵ لاصقة فعلية[34]

ومثّلت للأفعال المليئة (التامة) بالفعل "أصبح" في الجمل: أصبح الرجل، فأصبح في المدينة خائفا، أصبحْ يا رجل، أصبح المصباحَ. ففي الجمل الثلاث الأولى جاء هذا الفعل لازما، ودلّ، على التوالي، على الدخول في الصباح، والاستيقاظ في الصباح، والدخول في فضاء الفطنة والوعي، وهو فضاء يختلف عن الفضاء الذي دلّ عليه الفعل "أصبح" في الجملتين الأولى والثانية، ففي هاتين الجملتين دلّ على فضاء الزمان، وهو محسوس، وهذا؛ أي فضاء الفطنة والوعي، فضاء مجرد. وفي الجملة الرابعة تحول الفعل "أصبح" من اللّزوم إلى التعدي، ودلّ على الدخول في وضع آخر؛ إذ معنى "أصبح" في هذه الجملة هو "أسرج". في حين مثّلت للأفعال المساعدة (الناقصة) بالفعل

"أصبح" في الجملة: أصبح زيد عالما، جاعلة إياه دالا على الجهة الإخبار والمظهر عدم الانقضاء (اللاتمام) والزمن الماضي[35].

وانتهت في بحثها عما يثبت صحة فرضية إنحاء هذه الأفعال وصورتها في كل مرحلة من مراحل إنحائها إلى أنّ المعطيات التاريخية عن تطور هذه الأفعال وتطور اللّغة العربية عامة تكاد تكون منعدمة، أو هي فعلا منعدمة، وأنّ النحاة القدامى لم يشيروا إلى أنّ هذه الأفعال كانت تامة تم تحولت إلى ناقصة، فيكون استعمالها تامة أسبق من استعمالها ناقصة[36]، باستثناء ما ذكره الرضي حين تعرّض إلى أصل بعض هذه الأفعال، والذي رجحت ثريا السكري عامر أن يكون مقصوده بـ"الأصل" الأسبق في الاستعمال، تقول: "أما الرضي فيقول في معرض حديثه عن "صار" واستعمالاتها يقول: ويجوز استعمال "صار" ومرادفاتها تامة على الأصل. فالتام من الأفعال هو الأصل في نظره، ويبدو أنّ مفهوم الأصل يرتكز على معنى التقدم زمانيا على صور أخرى من الاستعمال، والأصل ها هنا في "صار" هو "انتقل""[37]. ولكنها لم تحسم موقفها في هذه المسألة.

وما زاد الأمر تعقيدا أنّ ثريا السكري عامر ذكرت أكثر من صورة واحدة للأفعال الناقصة حين تكون تامة، فالفعل "أصبح" مثلا، يأتي، كما رأينا سابقا، لازما ومتعديا، ودالا على الدخول في فضاء محسوس والدخول في فضاء مجرد. وفي ظل غياب معطيات تثبت أيّ صورة من هذه الصور أسبق استعمالا، لم يكن أمام ثريا السكري عامر إلاّ أن تفترض أنّ صورة الفعل "أصبح" في الجملة: أصبح الرجل، هي الأسبق استعمالا، وأنّ صورته في الجملة: أصبح زيد عالما، تُمثّل منتهى إنحائه في استعماله الفصيح، تقول في شرحها لمعاني هذا الفعل في الجمل: أصبح الرجل، فأصبح في المدينة خائفا، أصبحْ يا رجل، أصبح المصباحَ، أصبح زيد عالما: "وقد لا نجد دليلا على ترتيب زماني في استعمال معنى من هذه المعاني قبل الآخر ولكن لنا في هذا التدرّج في تعميم المعنى وابتعاده عما يفيده الجذر من دلالة أولى ما يسمح بافتراض تدرّج في التحول من معنى الدخول في الصباح إلى معنى الدخول في فضاء آخر إلى معنى الإدخال في فضاء مجرد. ومن ناحية ثانية نلاحظ أنّ المتكلم في المثال 9.هـ [تقصد الجملة: أصبح زيد عالما] قد يكون قاس على منوال 9.د [أي الجملة: أصبح المصباحَ] فأبدل المفعول به "المصباح" باسم آخر هو الصفة "عالما" فطور استعمال هذه الوحدة وتحول "أصبح" بوضوح من طور المعجمية إلى النحوية"[38].

هذا، ويبدو أنّ ثريا السكري عامر لم تقف على رأي واحد فيما يخص مسار إنحاء الأفعال الناقصة في استعمالها الفصيح، فههنا ذكرت أنّ الفعل "أصبح" تحول من المعجمية إلى النحوية مرورا بمرحلة وسيطة هي مرحلة التعدية، كما يتبيّن من الشكل الآتي:

- الفعل "أصبح" لازما> الفعل "أصبح" متعديا> الفعل "أصبح" ناسخا[39].

وفي مواضع أخرى من بحثها لم تشر إلى أنّ هذا الفعل قد مرّ في أثناء إنحائه بهذه المرحلة الوسيطة، وكذلك الأمر مع الأفعال الأخرى التي مثّلت بها، كـ"كان"، و"ظل"[40].

وسواء مرّت الأفعال الناقصة بمرحلة وسيطة بين المعجمية والنحوية أم لم تمرّ بهذه المرحلة، ما يهم أنّ هذه الأفعال تبقى في تلك المرحلة تامة، أو مليئة. وبهذا نخلص إلى أنّ ثريا السكري عامر ترى أنّ الأفعال الناقصة تأتي

حين تُستعمل تامة في صورة وحدات لغوية لازمة ومتعدية، وتدلّ على الحدث والزمان، وتأتي حين تُستعمل ناقصة في صورة وحدات لغوية لا تتم، كما يقول النحاة القدامى، بالمرفوع كلاما، بل بالمرفوع مع المنصوب، وتدلّ على الجهة والمظهر والزمان. وأقرت أنّه لا يوجد دليل يثبت أسبقية استعمال هذه الأفعال تامة على استعمالها ناقصة.

2-3: إنحاء الأفعال الناقصة عند عبد العزيز المسعودي:

بخلاف ثريا السكري عامر، يرى عبد العزيز المسعودي أنّه يوجد في وصف النحاة القدامى للأفعال الناقصة ما يثبت أنّ استعمال هذه الأفعال تامة أسبق من استعمالها ناقصة. وقبل أن نبيّن من أين استمد رأيه في هذه المسألة وحقيقة ما يدّعيه، ينبغي أن نعرض، أولا، أدلته على أنّ هذه الأفعال منحاة.

ذكرنا فيما سبق أنّ عبد العزيز المسعودي ذهب إلى أنّ النحاة القدامى انتبهوا إلى ظاهرة إنحاء الأفعال الناقصة، وأنّ المسارات الإنحائية التي رسموها لهذه الأفعال تختلف من فعل إلى آخر ومن نحوي إلى آخر، فـ"كان" مثلا، هي عند ابن يعيش منحاة عبر مرحلتين اثنتين، كما هو مبيّن في الشكل الآتي:

- "كان" التامة ⟵ "كان" الناقصة

وهي عند الرضي منحاة عبر ثلاث مراحل، كما هو مبيّن في الشكل الآتي:

- "كان" التامة ⟵ "كان" الناسخة (الناقصة)⟵ "كان" الزائدة (ملحقة بظرف الزمان)[41]

ومعنى هذا أنّ "كان" كانت تبعا لمذهب ابن يعيش تامة؛ أي تدلّ على الحدث والزمان، وتتم بالمرفوع كلاما، ثم تعرضت للإنحاء فتطورت منها "كان" الناقصة، وهي التي تدلّ على الزمان فقط، ولا تتم بالمرفوع كلاما بل بالمرفوع والمنصوب. وكانت تبعا لمذهب الرضي تامة، تدلّ على الحدث والزمان، وتتم بالمرفوع كلاما، ثم تعرضت للإنحاء فتطورت منها "كان" الناقصة، وسماها عبد العزيز المسعودي في بعض المواضع "كان" الناسخة، وهي التي تدلّ على الحدث والزمان، وتتم كلاما بالمرفوع والمنصوب معا، وهذه الأخيرة تعرّضت للإنحاء فتطورت منها "كان" الزائدة، وهي التي تدلّ على الزمان.

ولكي يثبت عبد العزيز المسعودي أنّ "كان" الناقصة متطورة عن "كان" التامة أورد قول الرضي: "وتكون تامة [يقصد كان] بمعنى "ثبت" وقد تقدم ما يرشدك إلى أنّ الناقصة، أيضا، تامة المعنى، وفاعلها مصدر الخبر مضافا إلى الاسم، فوزانهما وزان "علم" الناصبة لمفعول واحد و"علم" الناصبة لمفعولين، فهما بمعنى واحد"[42]. وذهب إلى أنّ "كان" الناقصة و"كان" التامة هما بمثابة عنصر لغوي واحد له توزيعان نحويان مختلفان، وباعتماد رائز التحويل يمكن ردّ "كان" الناقصة في قولنا: كان زيد عالما، إلى تامة بعد إضافة مصدر خبرها إلى اسمها تعبيرا عن محتوى القضية، كما في قولنا: كان علمُ زيد[43].

وما يثبت في نظر عبد العزيز المسعودي أنّ "كان" الناقصة متطورة عن "كان" التامة، بالإضافة إلى إمكانية ردّ الناقصة إلى تامة، هو انسجام العلاقة التطورية القائمة بين هذين الفعلين مع القوانين العامة للتطور؛ "فالتطور يكون عادة من التام إلى الناقص، ويكون من المحسوس إلى المجرد أو من المجرد إلى الأكثر تجريدا؛ ويكون من البسيط إلى المركب أو المتشعب. وإذا عدنا إلى فعل الكون وجدنا المعنى في الناقصة أكثر تجريدا منه في التامة؛ والبنية التوزيعية

للتامة أبسط من بنية الناقصة؛ وبذلك يثبت لدينا بما لا يدع مجالا للشك أنّ "كان" الناقصة متطورة عن "كان" التامة عبر مسار إنحائي"[44].

هكذا اتّخذ عبد العزيز المسعودي التحويل وسيلة لإثبات تطور "كان" الناقصة عن "كان" التامة، زاعما أنّ قول الرضي يسوّغ هذا الإجراء. ورأينا في هذه المسألة نلخصه في نقطتين:

إحداهما، أنّ قول الرضي الذي سبق ذكره لا يعدو أن يكون تذكيرا بأنّ "كان" التامة تدلّ على معنى "ثبت"، وأنّ "كان" الناقصة تامة المعنى هي أيضا؛ أي تدلّ شأنها شأن "كان" التامة على الحدث، وهو ثبوت خبرها مقرونا بالزمان الذي تدلّ عليه صيغتها. وبهذا يكون مثلُ "كان" التامة و"كان" الناقصة كمثل "علم" الناصبة لمفعول واحد و"علم" الناصبة لمفعولين، ووجه الشبه بينهما أنّ "كان" التامة تتم كلاما بالمرفوع و"علم" الأولى تتم كلاما بمفعول واحد، و"كان" الناقصة تتم كلاما بالمرفوع والمنصوب و"علم" الثانية تتم كلاما بمفعولين اثنين.

والأخرى، أنّ الإجراء الذي اعتمد عليه عبد العزيز المسعودي لردّ "كان" الناقصة إلى تامة إجراء فاسد؛ لأنه يقوم من جهة على إضافة مصدر خبر "كان" في الجملة: كان زيد عالما، إلى اسمها، وهو "زيد"، فيصير مصدر خبر "كان"؛ أي "عالما" فاعل "كان"، كما في الجملة: كان علمُ زيد، ومن جهة أخرى يُبقي "كان" على استعمالها ناقصة، ونحن نعلم أنّ فاعل "كان" الناقصة، وفاعل الأفعال الناقصة عامة، هو مصدر خبرها مضافا إلى اسمها وليس المرتفع بها، يقول الرضي موضحا الفرق بين فاعل "صار" الناقصة و"صار" التامة: "ففاعلها في الحقيقة، بعد صيرورتها ناقصة: مصدرها مضافا إلى اسمها، إذ إنّ معنى جميعها ناقصة: كان بعد أن لم يكن، وذلك المصدر هو الكائن بعد أن لم يكن، وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها لأنّه الراجع والمنتقل"[45].

ولكي يستقيم الكلام بردّ، أو تحويل، "كان" الناقصة في الجملة: كان زيد عالما، إلى تامة يجب أن يحل مكان "كان" الفعل الذي تدلّ على معناه، وهو الفعل "ثبت"، كما في الجملة: ثبت علمُ زيد. فيكون معنى هذه الجملة هو نفسه معنى الجملة: كان زيد عالما، مع فائدة أخرى أضافتها "كان" وهي تعيين زمان الحدث، يقول الرضي في الفرق بين قولنا: كان زيد قائما، وقولنا: قام زيد: "إنّ "كان" في نحو: كان زيد قائما، يدلّ على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدلّ على الكون المخصوص، وهو كون القيام؛ أي حصوله، فجيء أولا بلفظ دالّ على حصول ما، ثم عُيّن بالخبر ذلك الحاصل، فكأنك قلت: حصل شيء ثم قلت: حصل القيام، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولا ثم تخصيصه، كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن، على ما مرّ في بابه، مع فائدة أخرى ههنا، وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد، ولو قلنا: قام زيد، لم يحصل هاتان الفائدتان معا، فـ"كان" يدلّ على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبره يدلّ على حدث معيّن واقع في زمان مطلق تقييده في "كان""[46]. وأما الجملة: كان علمُ زيد، التي عدّها عبد العزيز المسعودي أصلا للجملة: كان زيد عالما، فهي ناقصة من حيث المعنى والتركيب.

وبعد أن اقتنع عبد العزيز المسعودي بأنّه أثبت أنّ "كان" الناقصة متطورة عن "كان" التامة، عقد مقارنة بين "كان" الزائدة عند الرضي و"كان" الناقصة، واستنتج منها أنّ "كان" الزائدة متطورة عن "كان" الناقصة بعد إفراغ

هذه الأخيرة من الحدث[47]. فأصاب لما ذهب إلى أنّ إفراغ "كان" من الحدث يجعلها تدلّ على الزمان، وهو ما عبّر عنه الرضي بقوله: "فجاز لك أن تجرّدها [يقصد كان الزائدة] في بعض المواضع عن ذلك الحدث المطلق؛ لإغناء الخبر عنه، فإذا جردّتها لم يبق إلا الزمان، وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا، فبقي كالظرف دالاّ على الزمان فقط"[48]. وجانب الصواب لما عدّ إفراغ "كان" الناقصة من الحدث دليلا على تطورها إلى "كان" الزائدة؛ وذلك لأنّ إفراغ "كان" من الحدث، أو تجريدها عن الحدث، إجراء يعتمد عليه المتكلم حين يريد استعمال "كان" للدلالة على الزمان، يقول أبو الحسين بن أبي الربيع عبيد الله (ت 688 هـ) موضحا معنى قول النحاة القدامى "جُرّدت "كان" عن الحدث": "ولذلك قال النحويون: جُرّدت "كان" عن الحدث، أي: لم يؤت بها للدلالة على الحدث إنّما جيء بها للدلالة على الزمان، وإن كان الحدث مفهوما من لفظها، فلم يقصد حين جيء بها الدلالة عليه"[49]. وأما التطور، ومن ثمّ الإنحاء، فهو ظاهرة تتحقق عبر الزمن.

ولا يقتصر ما قلناه هنا على "كان" وإنّما ينسحب على الأفعال الناقصة جميعها، فقول النحاة القدامى في وصفهم لهذه الأفعال: "جُرّدت عن الحدث"[50]، و"سُلبت الدلالة على الحدث"[51] و"عُرّيت من الدلالة على الحدث"[52] و"خُلعت الدلالة على الحدث"[53]، يعني أنّ هذه الأفعال يمكن أن يُؤتى بها للدلالة على الزمان بعد تجريدها عن الحدث، أو سلبها الدلالة على الحدث، أو تعريتها من الدلالة على الحدث، أو خلعها الدلالة على الحدث، وهذه الإجراءات آنية ومقصودة، يعتمد عليها المتكلم حين يريد أن يجعل الأفعال الناقصة تدلّ على الزمان فقط، أو تدلّ على حد تعبير المحدثين على الزمان ومقولات أخرى. وأمّا ما ذهب إليه أصحاب فرضية الإنحاء من أنّ هذه الأفعال فقدت الدلالة على الواقعة، أو تحولت بمرور الزمن من تامة إلى ناقصة، أو تطورت بمرور الزمن فنتج عنها الناقصة والزائدة، كما هو الحال بالنسبة لـ"كان" الزائدة، هذه الأقوال يُراد بها أنّ الأفعال الناقصة منحاة، والإنحاء إجراء مرحلي، وبتعبير آخر، هو ظاهرة تحيل على مسار من التغييرات الطارئة عبر الزمن.

ولأنّ إنحاء الأفعال الناقصة يختلف عن تجريدها عن الحدث وسلبها الدلالة على الحدث وتعريتها منه، لم يجد أحمد المتوكل وثريا السكري عامر وعبد العزيز المسعودي ما يستدلّون به على أسبقية استعمال هذه الأفعال للدلالة على الحدث والزمان على استعمالها للدلالة على الزمان فقط. وما ذهب إليه عبد العزيز المسعودي من أنّ الرضي يقصد بـ"الأصل" حين تعرّض إلى أصل بعض الأفعال الناقصة الأسبق استعمالا[54]، وكذا ترجيح ثريا السكري عامر لهذا المعنى[55]، يمكن الرّد عليه بقولنا: إنّ مقصود الرضي بـ"الأصل" هو أصل الوضع؛ أي الأصل المجرد لوضع الحرف أو الكلمة أو الجملة[56]، وليس الأسبق استعمالا، أو ما يُعرف بالأصل التاريخي[57].

والمعروف في النحو العربي أنّ أصل الوضع يمكن أن يُستصحب في الاستعمال فيتحقق على أصله، ويمكن أن يُعدل عنه فيتحقق في صورة أخرى. والذي حصل مع "صار" و"ما زال" و"ما برح" و"ما فتئ" و"ما فتأ" و"ما انفك" أنّها وضعت في الأصل لأن تدلّ على معنى معين، وأن تأتي وفق بنية تركيبية يحددها هذا المعنى، ولكن في الاستعمال لم تُستعمل على أصل وضعها[58]، فـ"صار" مثلا، وضعت في الأصل للدلالة على معنى انتقل، وأن تتعدى بـ"إلى" إن عُديت، كما في الجملة: صار إلى الغني. ولكن في الاستعمال تم العدول عن أصل وضعها، فضُمنت معنى

كان بعد أن لم يكن، ولزمها بذلك ما يلزم الفعل الناقص، يقول الرضي: "وقد زِيد على عدد الأفعال التي ذكرها المصنف، ونقص منه، فالذي زيد من مرادفات "صار": "آل"، و"رجع"، و"حال"، و"ارتد"؛ كانت كلها في الأصل بمعنى "رجع" تاما، وكذا: "استحال" و"تحول"، فإنّهما كانا في الأصل بمعنى: "انتقل"، وكذا كان أصل "صار"؛ فكان حقّ جميعها أن تُستعمل تامة فتتعدى إلى ما هو مصدر لخبرها بإلى، إن عديت، نحو: صار إلى الغني، ثم ضُمنت كلها معنى: كان بعد أن لم يكن، لأنّ الشخص إذا رجع إلى الفعل وانتقل إليه، فذلك الفعل يصير كائنا بعد أن لم يكن، ففاعلها في الحقيقة، بعد صيرورتها ناقصة: مصدر خبرها مضافا إلى اسمها، إذ معنى جميعها ناقصة: كان بعد أن لم يكن، وذلك المصدر هو الكائن بعد أن لم يكن، وفاعلها حين تكون تامة هو المرتفع بها لأنّه الراجع والمنتقل"[59].

وقد يأخذ العدول عن أصل وضع هذه الأفعال منحى يصير بموجبه استعمالها على الأصل استثناء، أو مما يجوز، كما هو الحال بالنسبة لـ"صار"، فأغلب النحاة القدامى ذهبوا إلى أنّها تُستعمل على أصل وضعها[60]، وابن يعيش ذهب إلى أنّها قد تُستعمل على أصلها وضعها، يقول: "وقد تُستعمل بمعنى "جاء" فتتعدى بحر الجر، وتفيد معنى الانتقال أيضا، كقولك: صار زيد إلى عمرو، وكل حي صائر للزوال"[61]، والرضي ذهب إلى أنّه يجوز أن تُستعمل على أصل وضعها، يقول: "ويجوز استعمال "صار" ومرادفاتها تامة على الأصل"[62]. ومثّل لها بشاهدين من الشعر، الأول تعدّت فيه بالحرف "إلى"، وهو قول امرئ القيس:

فصرنا إلى الحسنى ورق كلامها ورضت فذلت صعبة أي إذلال

والثاني جاءت فيه لازمة، وهو قول قُس بن ساعدة الإيادي:

أيقنت أني لا محالة، حيث صار القوم صائر[63]

ولنا في قول الرضي عن أوجه استعمال "كاد": "ومعنى "كاد" في الأصل: قَرُب، ولا يُستعمل على أصل الوضع، فلا يقال: كاد زيد من الفعل"[64]، ما يثبت بما لا يدع مجالا للشك أنّ مقصوده بأصل "صار" و"ما زال" و"ما برح" و"ما فتئ" وما فتأ" و"ما انفك" وغيرها من الأفعال الناقصة هو أصل وضعها، وأنّ بعض هذه الأفعال لم تُستعمل على أصل وضعها، وبعضها الآخر لا يجوز استعمالها على أصل وضعها.

وإذا كان مقصود الرضي بـ"الأصل" ما ذكرناه هنا، فإنّ المعول عليه في إثبات أنّ الأفعال الناقصة كانت تامة، تدلّ على الحدث الزمان، ثم أنحيت فصارت ناقصة، تدلّ على الزمان فقط، هو استعمالها وليس أصل وضعها. والنحاة القدامى، بما فيهم الرضي، لم يشيروا إلى وجود حد زماني فاصل بين استعمال هذه الأفعال تامة واستعمالها ناقصة واستعمالها زائدة.

وفي ظل غياب دليل على إنحاء الأفعال الناقصة في العربية الفصحى، راح كلّ من أحمد المتوكل وثريا السكري عامر وعبد العزيز المسعودي يستدلّون على صحة فرضيتهم بما آل إليه استعمال بعض هذه الأفعال في اللّهجات العربية، ومثّلوا لذلك باستعمال "كان" و"راح" للدلالة على الزمان في اللّهجتين المغربية والمصرية على التوالي، كما يتبيّن من الجملتين: البنت كانت ترجف كما الورق، راح أكتب له جوابا. وذهبوا إلى أنّ هذين الفعلين وصلا إلى

آخر مرحلة من مراحل الإنحاء بعد تعرّض بنيتهما للاختزال الصوتي؛ حيث اختزلت "كان" إلى (كَـ)، و"راح" إلى "حَ"، كما توضحه الجملتان: البنت كَترجف كما الورق، حَ اكتب له جوابا[65].

والاعتماد على اللّهجات أمر شائع بين دارسي الإنحاء والمنظرين له، وخاصة حين تكون المعطيات التاريخية عن تطور الوحدة المعجمية موضوع الدراسة ناقصة، تقول ثريا السكري عامر: "يقترح هوبر وتروكوت حلين أحدهما التعويل على مسالك التحول النموذجية التي حُدّدت في الدراسات الزمانية للتقاطعات اللسانية، والثاني الاتجاه إلى اللهجات التي يمكنها أن تكشف صورا في نقاط مختلفة على امتداد المسار نفسه"[66].

ولكن يبقى الإشكال في أنّ المعطيات اللّغوية التي توفرها اللّهجات العربية تحتاج إلى نظر؛ ذلك أنّ هذه اللّهجات تُمثّل مستوى من مستويات استعمال اللّغة العربية لا يخضع للقواعد المتعارف عليها فيما يخص تحقيق أصوات هذه اللّغة ومفرداتها وتراكيبها ودلالاتها، وأحسن مثال على ذلك تعرّض بنية "كان" و"راح" إلى الاختزال الصوتي؛ ولهذا فلا يمكن عدّ الاستعمال اللّهجي لبعض الأفعال الناقصة بمثابة الدليل على إنحاء هذه الأفعال.

وبصرف النظر عن هذا الإشكال، نلحظ أنّ استعمال الفعلين "كان" و"راح" في اللّهجتين المغربية والمصرية لم يخرج عن استعمالهما في العربية الفصحى، فـ"كان" مثلا، تُستعمل في الفصحى للدلالة على الزمان، وههنا استعملت أيضا للدلالة على الزمان، وكذلك الأفعال الناقصة الأخرى. وهذا دليل آخر على أنّ هذه الأفعال لم تتعرّض للإنحاء، وأنّ دلالتها على الزمان فقط هو تحقيق لوجهٍ من أوجه استعمالها.

الخاتمة:

مكّنتنا هذه الدراسة من الاهتداء إلى مجموعة من النتائج، نجملها فيما يأتي:

– تأتي الأفعال الناقصة تامة فتدلّ على الحدث والزمان، وتأتي ناقصة فتدلّ، حسب جمهور النحاة القدامى، على الزمان، أو تدلّ، كما يقول المحدثون، على الجهة والزمان، أو الجهة والمظهر والزمان، وتأتي زائدة، كما هو الحال بالنسبة لـ"كان" الزائدة غير العاملة، فتدلّ على الزمان.

– تقتضي الأفعال الناقصة مع كلّ استعمال بنية تركيبية خاصة، فإذا كانت تامة اكتفت بالمرفوع، وإذا كانت ناقصة، بصرف النظر عما تدلّ عليه وهي ناقصة، افتقرت إلى المرفوع والمنصوب، وإذا كانت زائدة جاءت في مواقع خاصة.

– لا يعني استعمال الأفعال الناقصة للدلالة على الزمان دون الحدث أنّ هذه الأفعال منحاة، وإنّما يعني ذلك أنّ المتكلم أراد بها أن تدلّ على الزمان فقط، فجرّدها عن الحدث، أو كما قال بعض النحاة القدامى، سلب منها الدلالة على الحدث، وعرّاها من الدلالة على الحدث، وخلع منها الدلالة على الحدث، وهذه الإجراءات آنية تتحقق في لحظة وقوع فعل الكلام، بينما الإنحاء فهو ظاهرة تتحقق عبر الزمن.

– لا تعدو أن تكون صور الأفعال الناقصة، تبعا لمسار إنحائها المفترض، تجسيدا لأوجه استعمال هذه الأفعال، ولا يوجد ما يثبت أنّ صور هذه الأفعال (تامة وناقصة وزائدة) تحققت، كما يزعم أصحاب فرضية الإنحاء، بالتدرّج، وأنّ التامة أسبق من الناقصة والناقصة أسبق من الزائدة.

– لا يعدو أن يكون استعمال الأفعال الناقصة في اللّهجات العربية تحقيقا لأوجه استعمالها في العربية الفصحى، وما طرأ على بنية بعض هذه الأفعال من اختزال صوتي يرجع إلى عدم احتكام هذه اللّهجات إلى القواعد الضابطة لتحقيق أصوات اللّغة العربية ومفرداتها وتراكيبها ودلالاتها.

المصادر والمراجع:

– الأستراباذي، رضي الدين، (1996)، ط2، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا.

– الأندلسي، أبو حيان، (1998)، ط1، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

– الجرجاني، عبد القاهر، (1982)، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق.

– العكبري، ابن برهان، (1984)، ط1، شرح اللّمع، تحقيق: فائز فارس، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

– الفارسي، أبو علي، (2003)، ط1، المسائل المشكلة، قرأه وعلق عليه: يحي مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

– المتوكل، أحمد، (1986)، ط1، دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الرباط، المغرب.

– المتوكل، أحمد، (1987)، من قضايا الرابط في اللّغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب.

– المتوكل، أحمد، (1995)، قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي – التداولي، دار الأمان، الرباط، المغرب.

– المتوكل، أحمد، (1996)، قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي – التركيبي، دار الأمان، الرباط، المغرب.

– المسعودي، عبد العزيز، (2019)، ط1، التطور اللّغوي بين المعجم والنحو: بحث لساني في ظاهرة الإنحاء، منشورات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللّغة العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

– الملخ، حسن خميس، (2001)، ط1، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

– بدر الدين، ابن الناظم، (2000)، ط1، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

– عامر، ثريا السكري، (2009)، ظاهرة الإنحاء في اللّغة العربية: الفعل الناقص نموذجا، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، تونس.

– عبيد الله، أبو الحسين بن أبي الربيع، (1986)، ط1، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

– ابن يعيش، موفق الدين (2001)، ط1، شرح المفصّل، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الهوامش والإحالات:

[1] يرى كلٌّ من تمام حسان ومحمد عبد السلام شرف الدين أنّ الأفعال الناقصة تحولت من أفعال تامة تدلّ على الحدث والزمان إلى أفعال ناقصة تدلّ على الزمان فقط، إلاّ أنّهما لم يحددا بشكل واضح المسار الذي سلكته هذه الأفعال في أثناء تحولها من التمام إلى النقصان؛ لهذا لم تشملهما هذه الدراسة. ينظر للمزيد من التفصيل: تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط6، 2009، ص123-131. ومحمد عبد السلام شرف الدين، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة: دراسة تفسيرية، دار مرجان، القاهرة، مصر، ط1، 1984، ص404-408.

[2] ثريا السكري عامر، ظاهرة الإنحاء في اللّغة العربية: الفعل الناقص نموذجا، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، تونس، 2009، ص7.

[3] عبد العزيز المسعودي، التطور اللّغوي بين المعجم والنحو: بحث لساني في ظاهرة الإنحاء، منشورات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللّغة العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2019، ص64.

[4] المرجع نفسه، ص67.

[5] ينظر: ثريا السكري عامر، ظاهرة الإنحاء في اللّغة العربية: الفعل الناقص نموذجا، ص45-46.

[6] ينظر للمزيد من التفصيل: أحمد المتوكل، قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، دار الأمان، الرباط، المغرب، 1996، ص27-31. وثريا السكري عامر، ظاهرة الإنحاء في اللّغة العربية: الفعل الناقص نموذجا، ص67-68. وعبد العزيز المسعودي، التطور اللّغوي بين المعجم والنحو: بحث لساني في ظاهرة الإنحاء، ص67-69.

[7] ثريا السكري عامر، ظاهرة الإنحاء في اللّغة العربية: الفعل الناقص نموذجا، ص12.

[8] عبد العزيز المسعودي، التطور اللّغوي بين المعجم والنحو: بحث لساني في ظاهرة الإنحاء، ص78.

[9] ينظر في شرح حوافز الإنحاء ومقوماته وعلاقتهما بالأفعال الناقصة في اللّغة العربية: أحمد المتوكل، قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، ص31-33. وثريا السكري عامر، ظاهرة الإنحاء في اللّغة العربية: الفعل الناقص نموذجا، ص56-67. وص129-130. وعبد العزيز المسعودي، التطور اللّغوي بين المعجم والنحو: بحث لساني في ظاهرة الإنحاء، ص65-66. وص71-74. وص89-91.

[10] ينظر: ثريا السكري عامر، ظاهرة الإنحاء في اللّغة العربية: الفعل الناقص نموذجا، ص93.

[11] ينظر: المرجع نفسه، ص142.

[12] ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، ص29-30. وثريا السكري عامر، ظاهرة الإنحاء في اللّغة العربية: الفعل الناقص نموذجا، ص149. وعبد العزيز المسعودي، التطور اللّغوي بين المعجم والنحو: بحث لساني في ظاهرة الإنحاء، ص87-88.

[13] ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، ص30.

[14] ينظر: ثريا السكري عامر، ظاهرة الإنحاء في اللّغة العربية: الفعل الناقص نموذجا، ص149-151.

[15] ينظر: عبد العزيز المسعودي، التطور اللّغوي بين المعجم والنحو: بحث لساني في ظاهرة الإنحاء، ص78.

[16] ينظر على سبيل المثال اختلاف مسار إنحاء "أضحى" عن مسار إنحاء "غدا" و"راح": المرجع نفسه، ص130-133.

[17] ينظر: المرجع نفسه، ص84.

[18] ينظر: المرجع نفسه، ص87-88.

[19] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ج4، ص336. ورضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996، ج4، ص181-182.

[20] ذهب أحمد المتوكل إلى أنّ الأفعال التي أدرجها النحاة العرب القدامى في باب "كان وأخواتها" هي أفعال تندرج في أربع زمر، هي: زمرة "كان"، وتضم الفعلين: "كان" و"ليس". وزمرة "أصبح"، وتضم الأفعال: "أصبح" و"أمسى" و"صار" و"أضحى" و"بات". وزمرة "ظل"، وتضم الفعل "ظل". وزمرة "ما زال"، وتضم الأفعال: "ما زال" و"ما برح" و"ما فتئ" و"ما انفك". وبهذا تشمل الأفعال التي اصطلح عليها أحمد المتوكل اسم "الأفعال الناقصة" ست زمر: زمرة "كان"، وزمرة "أصبح"، وزمرة "ظل"، وزمرة "ما زال"، وزمرة "شرع"، وزمرة "كاد". ينظر للمزيد من التفصيل: أحمد المتوكل، من قضايا الرابط في اللّغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1987، ص82-95.

[21] تنقسم الحدود في نظرية النحو الوظيفي إلى قسمين: حدود موضوعات وحدود لواحق. وقد درج الوظيفيون على عدّ الحدود التي يقتضيها المحمول بالضرورة؛ أي التي تؤدي دورا أساسيا بالنسبة للواقعة التي يدلّ عليها المحمول، حدودا موضوعات، والحدود التي لا يقتضيها المحمول بالضرورة؛ أي التي تؤدي دور تخصيص الظروف المحيطة بالواقعة، كأن تدلّ على زمانها أو مكانها أو علتها، حدودا لواحق. ينظر: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الرباط، المغرب، ط1، 1986، ص33-34.

[22] ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، ص25-26.

[23] ينظر: المرجع نفسه، ص26. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ أحمد المتوكل يرى أنّ المحمول في اللّغة العربية يكون إما فعلا وإما صفة وإما اسما وإما مركبا حرفيا أو مركبا ظرفيا، كما هو الحال بالنسبة للمحمولات "سافر" و"حزينة" و"أستاذ" و"في الدار" و"غدا" في الجمل: سافر خالد، هند حزينة، بكر أستاذ، خالد في الدار، السفر غدا. وهذه المقولات المعجمية تتفاوت فيما بينهما من حيث درجة محموليتها وفق السلمية الأتية:

فعل > صفة > ظرف > اسم

ينظر للمزيد من التفصيل: أحمد المتوكل، قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، دار الأمان، الرباط، المغرب، 1995، ص67.

[24] ينظر فيما يخص تعريف الجهة والزمان في نظرية النحو الوظيفي وأنواعهما في اللّغة العربية: أحمد المتوكل، من قضايا الرابط في اللّغة العربية، ص23-31.

[25] أحمد المتوكل، قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، ص27.

[26] ينظر: المرجع نفسه، ص27-28.

[27] ينظر: أحمد المتوكل، من قضايا الرابط في اللّغة العربية، ص57.

[28] يميّز أحمد المتوكل داخل زمرة الأفعال الناقصة بين الأفعال المساعدة والأفعال الرابطية. فأما الأفعال المساعدة فهي الأفعال التي توارد محمولات فعلية، كالفعل "ظل" في قولنا: ظل خالد يراجع دروسه. وأما الأفعال الرابطية فهي الأفعال التي توارد محمولات غير فعلية، كالفعل "ظل" في قولنا: ظل خالد فرحا. ينظر للمزيد من التفصيل: أحمد المتوكل، من قضايا الرابط في اللّغة العربية، ص32-33. وص62-63.

[29] عبد القاهر الجرجاني، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق، 1982، المجلد الأول، ص400-401.

[30] عبد العزيز المسعودي، التطور اللّغوي بين المعجم والنحو: بحث لساني في ظاهرة الإنحاء، ص64.

[31] ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، ص28-30.

[32] ينظر: ثريا السكري عامر، ظاهرة الإنحاء في اللّغة العربية: الفعل الناقص نموذجا، ص23.

[33] أشارت ثريا السكري عامر إلى أنّ الفعل المساعد يدلّ على الجهة والمظهر والزمان، ولم تحدد المقصود بهذه المقولات، وخاصة المقصود بالمقولين: المظهر والجهة. ويظهر مما ذكرته في شرحها لبعض الجمل أنّ مقولة الجهة تقابلها مقولة الوجه عند أحمد المتوكل، ومقولة المظهر تقابلها مقولة الجهة عند أحمد المتوكل. ينظر للمزيد من التفصيل حول هذه المقولات: ثريا السكري عامر، ظاهرة الإنحاء في اللّغة العربية: الفعل الناقص نموذجا، ص72-73. وص123-126. وص135-137. وأحمد المتوكل، قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، ص159-171.

[34] ينظر: ثريا السكري عامر، ظاهرة الإنحاء في اللّغة العربية: الفعل الناقص نموذجا، ص149-151.

[35] ينظر: المرجع نفسه، ص121-123.

[36] ينظر: المرجع نفسه، ص102.

[37] المرجع نفسه، ص109.

[38] المرجع نفسه، ص122-123.

[39] ينظر: المرجع نفسه، ص123.

[40] ينظر: المرجع نفسه، ص12-13. وص50-51. وص123-124.

[41] ينظر: عبد العزيز المسعودي، التطور اللّغوي بين المعجم والنحو: بحث لساني في ظاهرة الإنحاء، ص84.

[42] رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج4، ص190.

[43] ينظر: عبد العزيز المسعودي، التطور اللّغوي بين المعجم والنحو: بحث لساني في ظاهرة الإنحاء، ص85.

[44] المرجع نفسه، ص85.

[45] رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج4، ص183.

[46] المرجع نفسه، ج4، ص181-182.

[47] ينظر: عبد العزيز المسعودي، التطور اللّغوي بين المعجم والنحو: بحث لساني في ظاهرة الإنحاء، ص86-87.

[48] رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج4، ص191-192.

[49] أبو الحسين بن أبي الربيع عبيد الله، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1986، ص664.

[50] ينظر على سبيل المثال: رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج4، ص191. وأبو الحسين بن أبي الربيع عبيد الله، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص664-665.

[51] ينظر على سبيل المثال: الجرجاني، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، المجلد 1، ص398. وابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000، ص98.

[52] ينظر: أبو علي الفارسي، المسائل المشكلة، قرأه وعلق عليه: يحي مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص24.

[53] ينظر: ابن برهان العكبري، شرح اللّمع، تحقيق: فائز فارس، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط1، 1984، ج1، ص49.

[54] ينظر: عبد العزيز المسعودي، التطور اللّغوي بين المعجم والنحو: بحث لساني في ظاهرة الإنحاء، ص85.

[55] ينظر: ثريا السكري عامر، ظاهرة الإنحاء في اللّغة العربية: الفعل الناقص نموذجا، ص109-110.

[56] ينظر في تعريف أصل الوضع: حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2001، ص108.

[57] لخص حسن خميس الملخ المعاني التي يدلّ عليها مصطلح "الأصل" في النحو العربي فيما يلي: الكثرة، والاستحقاق، وأصل القاعدة، وأصل الوضع، والأصل التاريخي. ينظر للمزيد من التفصيل: حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص75-114.

[58] ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج4، 183-184.

[59] المرجع نفسه، ج4، ص183.

[60] ينظر على سبيل المثال: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1998، ص1156.

[61] ابن يعيش، شرح المفصّل، ج4، ص353.

[62] رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج4، ص183.

[63] ينظر: المرجع نفسه، ج4، ص183.

[64] المرجع نفسه، ج4، ص220.

[65] ينظر: أحمد المتوكل: قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص29-30. وثريا السكري عامر، ظاهرة الإنحاء في اللّغة العربية: الفعل الناقص نموذجا، ص136-138. وعبد العزيز المسعودي، التطور اللّغوي بين المعجم والنحو: بحث لساني في ظاهرة الإنحاء، ص87-88.

[66] ثريا السكري عامر، ظاهرة الإنحاء في اللّغة العربية: الفعل الناقص نموذجا، ص71-72.